

اقتصاد

لا تمويل لحلّ أزمة مياه الأردن

عقبات.. زيد الديبسية

لا يزال الحل الجذري لأزمة المياه في الأردن يحتاج إلى تمويل تفتقر إليه السلطات حتى الساعة. لكن مساعد وكيل وزارة المياه والري، عمر سلامة، قال لـ «العربي الجديد» إن الحكومة ستكتفٍ اتصالاتها في الأشهر المقبلة مع الدول والجهات المانحة من أجل تأمين المبالغ المتوقعة من كلفة «مشروع الناقل الوطني» الذي تعزم تنفيذه للحد من مشكلة نقص المياه التي تفاقمت بسبب استضافة أكثر من 1,3 مليون لاجئ سوري وتراجع تساقطات المطر في السنوات الأخيرة. وأضاف أن الحكومة ومن خلال وزارة التخطيط والتعاون الدولي، ستدعو إلى اجتماع يضم سفراء العديد من البلدان العربية والأوروبية وممثلي

الجهات المانحة، لإطلاعهم على المشروع وطلب المساهمة في تمويله. سلامة أوضح أن التكلفة التقديرية تتراوح بين 2,2 و2,5 مليار دولار، استطاعت الحكومة أن تؤمّن منها 700 مليون دولار بتمويل ذاتي، فيما تسعى لتأمين تمويل بقية المشروع الذي يستهدف تحلية مياه البحر الأحمر عبر مدينة العقبة الواقعة جنوباً وجزءها إلى العاصمة عمّان والمحافظات، إضافة إلى حث البنوك والشركات المالية المحلية على المساهمة.

ويعاني الأردن من نقص شديد في المياه خاصة للشرب، حيث قال رئيس الوزراء بشر الخصاونة الشهر الماضي، إنه يجب إدراك أن «الفقر المائي الذي وصلنا إليه غير مسبوقة ويهدد مستوى ونوعية حياة أجيالنا في الحاضر والمستقبل إذ تبلغ حصة الفرد من المياه نحو 90 متراً

مكعباً سنوياً لكل الاستخدامات، فيما يبلغ خط الفقر المائي المعروف دولياً 500 متر»، مضيفاً أنه في حال استمر الوضع على ما هو عليه الآن، فإن حصة الفرد ستنحدر إلى 60 متراً بحلول عام 2040، وفقاً لدراسات علمية وطنية ودولية. وبين أن الكميات المتوافرة من تحلية المياه عبر «الناقل الوطني» ستمكّن الأردن فقط من المحافظة على حصة الفرد الحالية من المياه مستقبلاً حتى عام 2040، وهي كميات لا تكفي لزيادة المصادر المخصصة للزراعة والصناعة والسياحة التي تُعد قطاعات محركة للتشغيل والنمو، وبالتالي فإن الحاجة ملحة إلى مصادر إضافية لمواجهة احتياجاته المتنامية.

ووقع الأردن والإمارات والكيان الإسرائيلي الشهر الماضي، اتفاقاً نوياً عُرف بـ «اتفاق المياه مقابل الكهرباء»، ويقوم على تزويد

أخبار

إضراب لقطاع النقل البرّي في لبنان

قال رئيس «الاتحاد العمالي العام» في لبنان، بشارة الأسمر، بوجود اتفاق مع اتحادات النقل البري حول دعم السائقين العموميين، لكنه «لا يزال جبراً على ورق»، مؤكداً المضي قدماً في الإضراب المقرر الخميس المقبل، وذلك في مؤتمر



صحافي عقده الجمعة، وتطرق فيه إلى الوضع الاقتصادي الصعب، لا سيما استمرار الارتفاع الجنوني في سعر صرف الدولار، وصعود تعامير «مصرف لبنان» المركزي، والزيادات الجنونية في أسعار المحروقات وقاتورة الكهرباء وإلغاء الدعم عن الدواء.

العجز التجاري الفرنسي يتوسع

ارتفع عجز الميزان التجاري الفرنسي إلى 9,73 مليارات يورو، تعادل 10,9 مليارات دولار، في نوفمبر/ تشرين الثاني 2021، من 7,7 مليارات يورو، تقارب 8,7 مليارات دولار، في أكتوبر/ تشرين الأول، وفقاً لما نقلت «الأناضول» الجمعة، عن «مكتب الإحصاء الفرنسي»، الذي اعتبر أن هذا الاتساع يعكس نمو الواردات بنسبة 5,3% لتصل إلى 53,7 مليار يورو، تعادل 60,6 مليار دولار. وأظهرت البيانات أن العجز التراكمي خلال 12 شهراً مضت بلغ 77,6 مليار يورو (87,6 مليار دولار)، بزيادة 2,6 مليار يورو (2,93 مليار دولار) عن سنة الأساس 2011.

تراجع الفائض الألماني 28%

تراجع فائض الميزان التجاري الألماني 28,5% على أساس سنوي في نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، وفقاً لـ «المكتب الاتحادي للإحصاء» الذي قال في بيان، يوم الجمعة، إن الفائض بلغ 12 مليار يورو (13,5 مليار دولار) في نوفمبر/ تشرين الثاني، انخفاضاً من 16,8 مليار يورو (18,9 مليار دولار) في الشهر نفسه لعام 2020. وعلى أساس سنوي، نمت الصادرات 12,1%، في حين ارتفعت الواردات 19,3%. وسجل الحساب الجاري لميزان المدفوعات فائضاً قدره 18,9 مليار يورو (21,3 مليار دولار) في نوفمبر/ تشرين الثاني 2021.

مكاسب النفط تخطت 6% في أسبوع

اتخذت أسعار النفط العالمية منحنى صعودياً الجمعة، واتجهت لتسجيل أعلى زيادة أسبوعية منذ منتصف ديسمبر/ كانون الأول 2021، بفعل اضطرابات كازاخستان وانقطاعات ليبية، ما أثار مخاوف بشأن الإمدادات. واقترب سعر برميل برنت من 83 دولاراً، مسجلاً 82,75 دولاراً، بينما تخطى الخام الأميركي 80 دولاراً وبلغ سعره 80,23، وفقاً لـ «رويترز». علماً أن الخامين بصد تسجيل زيادة 6,5% في الأسبوع الأول من العام مع بلوغ الأسعار أعلى مستوياتها منذ نهاية نوفمبر/ تشرين الثاني.



(Getty)

نظراً للنقص الكبير في العمالة المطلوبة، جاءت أقل من التوقعات زيادة معدل التوظيف في الولايات المتحدة في ديسمبر/ كانون الأول 2021، في حين قد يظل نمو الوظائف متوسطاً في المدى القريب بسبب زيادة إصابات كورونا، وهو ما يعرقل النشاط الاقتصادي، وفقاً لوكالة «رويترز». وزادت الوظائف في القطاعات غير الزراعية 199 ألفاً الشهر الماضي، حسبما ذكرت وزارة العمل الجمعة. وجرى تعديل بيانات نوفمبر/ تشرين الثاني لتعكس زيادة الوظائف 249 ألفاً بدلاً من 210 آلاف في تقديرات سابقة. وانخفض معدل البطالة إلى 3,9% مقارنة مع 4,2% في نوفمبر/ تشرين الثاني، مما يلقي الضوء على توازن سوق العمل. وكان خبراء قد توقعوا زيادة الوظائف 400 ألف وتراجع البطالة إلى 4,1%.

نمو ضعيف لفرص عمل الأميركيين

مصر: ارتفاع جديد لأسعار الأسمدة يفاقم أعباء المزارعين

القاهرة - عبدالله عبده

أكد مسؤول في «رابطة تجار الأسمدة» المصرية ارتفاع سعر عبوة الأسمدة زنة 50 كيلوغراماً ما بين 450 و500 جنيهاً في أسواق التجزئة منذ مطلع يناير/ كانون الثاني الجاري، بما يعني بلوغ سعر الطن 10 آلاف جنيه (637 دولاراً)، لافتاً إلى أن سعر طن اليوريا على أرض المصنع زاد من 8400 إلى 8800 جنيه. وأرجع في تصريحات خاصة ارتفاع الأسعار رغم وفرة الإنتاج إلى وجود احتكار مقنّع بين المصانع ووكلائها، لتعطيش السوق، مستدلاً على

ذلك بامتلاء المخازن، أكان لدى شركات الأسمدة أو عند الوكلاء. وأشار إلى أن الأسمدة المدعومة لا يصل منها إلى مستحقيها سوى 25% فقط، فيما الباقي يُسَرَّب إلى السوق السوداء، كما أن معظم شركات الأسمدة لا تلتزم بتسليم حصتها كاملة لوزارة الزراعة. ويعزو نقيب الفلاحين حسين أبو صدام ارتفاع أسعار الأسمدة إلى اختلال منظومة التوزيع، في ظل عدم وجود رقابة حكومية جديدة، إذ إنه طبقاً لبروتوكول موقع بين وزارة الزراعة وشركات الأسمدة، يتم توريد 10% من الإنتاج بسعر 255 جنيهاً للعبوة زنة 50 كيلوغراماً، بخلاف 55%

من الإنتاج بالسعر المدعم البالغ 225 جنيهاً. وهو يعتقد في تصريح لـ «العربي الجديد» أنه نتيجة ارتفاع الأسعار في السوق العالمي إلى 14 ألف جنيه للطن، حصلت بعض المصانع على ضوء أخضر من الحكومة لرفع نسبتها التصديرية فوق 35% من الإنتاج، بخلاف الاتفاق الموقع بين وزارة الزراعة وشركات الأسمدة، وهو ما أدى إلى تأثر الكميات الموردة إلى السوق المحلي. وكان الرئيس عبد الفتاح السيسي قد دعا أواخر الشهر الماضي إلى تحرير سعر الأسمدة المدعومة، وتقديم الدعم نقداً بهدف القضاء على كافة أشكال الفساد في منظومة توزيع

الأسمدة، فيما كشفت مصادر أن الحكومة بدأت دراسة جدية لتحرير سعر الأسمدة منذ نحو سنتين، لكن توقيت التطبيق مرتبط بقرار سيادي، خاصة أن من المحتمل حدوث هزة في الأسواق لفترة، متوقعاً أن يتمثل الدعم النقدي برفع أسعار توريد المحاصيل الاستراتيجية للحكومة عبر منظومة «الكارت الذكي». وتبلغ الطاقة الإنتاجية 21 مليون طن أسمدة آزوتية يتم توجيه 9 ملايين طن منها للسوق المحلية، وتصدير 12 مليون طن فرض عليها رسم قدره 2500 جنيه لكل طن، بقرار من وزارة التجارة والصناعة حمل الرقم 59 لسنة 2021.

